



## جاء الأزمة وأعمال الشغب التي تشهدها بلادنا

# المطالبة بتشكيل لجنة طوارئ اقتصادية

وعلى مؤشرات التعامل مع العالم الخارجي.

### خسائر النفط

وفي قطاع النفط تحدثت تقارير اقتصادية عن تأثر القطاع بشكل مباشر نتيجة توقف العديد من الشركات عن العمل ورحيل موظفيها، فضلاً عن عملية تفجير أنبوب النفط بمأرب وتأخر عملية إصلاحه بسبب المخربين والمتقطعين في تلك المنطقة.

ويعزو خبراء اقتصاديون سبب ارتفاع خسائر الاقتصاد اليمني إلى نحو ١,٣ مليار دولار خلال شهري فبراير ومارس الماضيين إلى وقف إنتاج وتصدير النفط إضافة إلى توقف إمدادات السوق المحلية بالغاز المنزلي وغاز السيارات ولجوء الحكومة للاستيراد من الخارج لتغطية العجز، بسبب الأزمة السياسية الراهنة واستمرار المسيرات والاعتصامات في العديد من مدن محافظات الجمهورية.

### تفشي البطالة

كما لفت الأحداث الجارية في البلاد من أحداث شغب بظلالها وبصورة مباشرة على سوق العمل حيث ساهمت في اتساع رقعة البطالة في قطاعات اقتصادية عدة وفي مقدمتها البناء والتشييد الذي يعمل فيه نحو مليون عامل.

وقدرت إحصائية - صدرت حديثاً عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي نتائج القطاع بـ ١,٤ مليار دولار في العام الماضي وبنسبة ٥,٦ من الناتج الإجمالي.

ويؤكد اقتصاديون أن الكثير من أعمال السياحة والنقل والانشاءات فقدوا وظائفهم نتيجة الركود الذي أصاب تلك القطاعات جراء الأزمة السياسية الراهنة التي تشهدها البلاد.

مع دخول الأزمة السياسية الراهنة في البلاد شهرها الرابع وبما تخللها من اعتصامات ومسيرات، تتفاقم الأوضاع الاقتصادية وتزداد سوءاً بمؤشرات سلبية تنذر بخطر انهيار الاقتصاد الوطني والذي يتوقع في ظل استمرار الحالة السائدة أن يكون الأسوأ اقتصادياً منذ حرب صيف ١٩٩٤م بحسب خبراء اقتصاديين وتقارير حكومية ودولية على حد سواء..

### كتب / احمد عبدالعزيز



إن انخفاض تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر نحو اليمن سيؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات خصوصاً إذا تزامن هذا التراجع مع انخفاض إنتاج النفط المحلي وانخفاض أسعاره في السوق العالمية، وبالتالي تراجع عائدات تصديره، الأمر الذي سيعمل على زيادة الضغوط على السياسات المالية والنقدية

الاجنبي المباشر على اليمن خلال العام الجاري بسبب الأحداث الجارية في الوطن العربي وبلادنا بعد أن كان سجل انخفاضاً خلال العام ٢٠١٠م إلى ٤٢ مليون دولار مقابل ١٢٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٩م.

وقال رئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح العطار

وتوقعت مجموعة مصرفية عالمية أن يشهد الاقتصاد اليمني انزلاقاً إلى الركود العام الحالي ٢٠١١م، مع هبوط النشاط الاقتصادي بشكل حاد في أعقاب الاعتصامات وأعمال الشغب المتواصلة منذ فبراير الماضي.. وبحسب أسبوعية «مال وأعمال» المتخصصة في الشؤون الاقتصادية فإن توقعات تقرير معهد التمويل الدولي للنمو في العالم العربي تشير إلى أن اقتصاد اليمن سيكون الأكثر انكماشاً في المنطقة العربية بنسبة (٤٪) مقارنة بالانكماش في الاقتصاد السوري بنسبة (٢,٢٪) وفي مصر بنسبة (٢,٥٪) وفي تونس بنسبة (١,٥٪).

### مخاطر كبيرة

وكان خبراء اقتصاديون حذروا من أخطار كبيرة ترتب على الاقتصاد اليمني التي قد تصل إلى مرحلة الانهيار في ظل استمرار وتضاعف موجة الشغب في العديد من محافظات الجمهورية المؤيدة والمعارضة للحكومة.

ووصف الخبير الاقتصادي اليمني الدكتور محمد الميمني لموقع «العربية نت» الوضع القائم بالخطير جداً مؤكداً أن «من الممكن أن يواجه الاقتصاد اليمني خلال الأشهر القليلة القادمة ارتفاع معدلات التضخم إلى أرقام مهولة، وإمكانية حدوث عجز غذائي في السوق وقد يصل الأمر إلى عجز الموازنة العامة للدولة». ونصح الميمني بتشكيل لجنة طوارئ من الاقتصاديين تستطيع بموجبه الحكومة اليمنية سواء الراهنة أو القادمة أن تواجه التحديات على المدى القصير بإجراءات عاجلة وضرورية أو ما يطلق عليها إدارة الأزمات.

### تراجع الاستثمارات

على صعيد آخر أظهر تقرير حكومي صادر عن الهيئة العامة للاستثمار انخفاض تدفقات الاستثمار

## تجارة «المشترك» تبدأ بالزعقة ولا تنتهي بأرواح الشهداء!!

### أسامة الشرعبي

لعلها كانت المرة الرابعة أو السابعة أو العاشرة التي تدعو فيها أحزاب «اللقاء المشترك» للعصيان المدني - الخميس - الماضي أيام (السبت) و(الأربعاء) وفي رواية أخرى أيام (الأحد) و(الثلاثاء)، كل ذلك لايهم، لكن المهم في الأمر أن جميع تلك الدعوات التحريضية للعصيان جاءت بالفشل الذريع.

وبعيداً عن توضيح مسألة «العصيان المدني» في مفهوم المجتمعات المدنية الديمقراطية المتحضرة التي أتت إلينا بهذا المصطلح، ومفهومه في عقلية (أحزاب المشترك) نقول بكل بساطة إنهم اختزلوه في صغار التجار وأصحاب المحلات والباعة الثابتين والمتجولين بار غام بعضهم على التوقف عن مزاوله نشاطهم التجاري والخدمي الذي ينتفعون منه وأسرهم البسيطة برزقه البسيط. لكن التعريف لهذا «العصيان المدني» في فكر أحزاب المشترك لم يشمل بالضرورة (التماسيح) كبار التجار والمؤسسات والبيوتات التجارية الكبيرة مثل شركة «سبأفون» للهاتف النقال التي يملكها حميد الأحمر التي لم يتوقف عملها في فترات «العصيان» في جميع المحافظات والمديريات وهو ما ينطبق على عشرات المؤسسات والبيوتات التجارية والبنوك وشركات الطيران وصيد الأسماك وفي مجالات السياحة والتعدين ومنها على سبيل المثال لا الحصر «بنك سبأ الإسلامي» وسلسلة محلات «باسكن روبنز» للمثلجات التي لم تغلق أبوابها بالمطلق في أيام «العصيان» الذي دعوا إليه.

الأمر بالضرورة لا يحتاج إلى مزيد من التوضيح والتفصيل لشرح عملية «المتاجرة» التي تقوم بها أحزاب اللقاء المشترك بقيادة الإصلاح بتوظيف البسطاء من أصحاب البسطات والباعة المتجولين لخدمة مآربهم السياسية والحزبية الضيقة، تماماً كما «يتاجرون» اليوم بأرواح الشهداء ودماء الأبرياء ويركبون موجة الشباب لنفس وذات الغرض.. بينما أبناؤهم وذووهم خارج الوطن أو في خدور بيوتهم أو على أحسن تقدير في مؤخرة صفوف الشباب الذين - وحدهم - يقدمون الأرواح والدماء والغالي والنفيس من أجل كهنوت جديد.. وإمامة جديدة هي في الحقيقة أبعد عنهم من عين الشمس لو كانوا يدركون.

## المشترك يدفع بلادنا إلى استيراد النفط بدلاً من تصديره!!



ذكر مسئول يمني كبير - الأرباء - الماضي أن الحكومة تتطلع إلى استيراد النفط الخام، وأنها «تجري محادثات مع أرامكو السعودية لاستيراد النفط الخام الذي تواجه فيه أزمة في الوقود، وذلك بسبب الأزمة السياسية التي فتعلها أحزاب اللقاء المشترك».

وتسبب انفجار في خط الأنابيب الرئيسي في مأرب، مارس الماضي - قام به مخربون - في توقف تدفق خام مأرب الخفيف وهو ما أدى إلى إغلاق مصفاة عدن التي تبلغ طاقتها (١٣٠) ألف برميل يوميا ونقص الوقود في أنحاء البلاد.

وتقول «رويترز»: إن بلادنا تحاول التغلب على نقص الوقود بزيادة وارداته من المشتقات النفطية، ونقلت عن مصادر ملاحية القول: «إن اليمن استورد ١٥ ألف طن من الديزل من السعودية الأسبوع الماضي، ثم سبع شحنات أخرى من الديزل والبنزين من موردين لم تحدد مصادرهما».

ويستورد اليمن عادة نحو ٣٠ ألف طن من المنتجات النفطية شهرياً، لكن مصفاة عدن طرحت مناقصة فورية مطلع الشهر الجاري لشراء ١٠٥ ألف طن من وقود المحركات النفاثة والبنزين والسولار.

وتشير تقارير حكومية واقتصادية إلى تأثر قطاع النفط اليمني بشكل مباشر نتيجة الأزمة السياسية والمسيرات والاعتصامات في العديد من المدن مما أدى إلى توقف العديد من الشركات عن العمل ورحيل موظفيها.

## حركة المبيعات بالتجزئة والجملة تنخفض بنسبة 37%

### جاء الأوضاع السياسية الراهنة

والاحتجاجات والاعتصامات التي تقودها أحزاب اللقاء المشترك في مختلف مدن البلاد تضررت الأنشطة الاقتصادية بشكل ملحوظ.. وتشير دراسة صدرت حديثاً أجرتها الجريدة الاقتصادية اليمنية إلى تراجع حركة المبيعات لدى تجار التجزئة والجملة بنسبة ٣٧٪ في العاصمة صنعاء.. وبحسب الدراسة التي تمت على عينة من الأنشطة الاقتصادية، فإن قطاع الملابس الجاهزة والأقمشة والأجهزة المنزلية ووسائل الكهروإلكترونيات ومواد البناء والأسمنت والذهب والفضة والقرطاسية والعسل والأحذية والأساس والديكور والأدوية والعلطور والمكياب كانت الأكثر تديناً في مستوى مبيعات بالتجزئة أو الجملة وبشكل غير مسبق.



## بسبب تعدت أحزاب «المشترك»

## المواطن يدفع الفاتورة من معيشتة

أسعار حليب الأطفال والسمن وغاز الطبخ وعدد آخر من المواد الأساسية والغذائية بنسب متفاوتة. وقد أدى ارتفاع سعر الدولار بعد أن تدافع الناس على شراء هذه السلع وتخزينها، وكذا الإقبال على شراء السلع الغذائية المتوافرة في الأسواق إلى ارتفاع أسعار تلك السلع.. ويؤكد خبراء اقتصاديون أن ارتفاع أسعار السلع خاصة الغذائية والاستهلاكية كان بسبب التدافع على شرائها من المواطنين نتيجة الأزمة السياسية الراهنة وكذا التصريحات والتقارير التي تبثها أحزاب اللقاء المشترك لتضليل المواطنين وجعل معيشتهم ولقمة عيشهم وقوت أولادهم جزءاً من معركة خاسرة يقودونها بتوجيه المسيرات والاعتصامات واستهداف مقدرات الدولة والشعب وإطالة أمد الأزمة السياسية لتحقيق أهدافهم الحزبية والشخصية الضيقة.



الأوضاع المعيشية للناس حيث ارتفعت أسعار السلع والمواد التموينية بشكل ملحوظ.. فقد قفز سعر كيس السكر وزن (٥٠ كجم) إلى ١١ ألف ريال من تسعة آلاف ريال، في حين صعد سعر دقيق إلى ٥٤٠٠ ريال مقابل ٤٥٠٠، كما زادت

## ميناء عدن يخسر 33 سفينة رسو خلال شهر واحد



ميناء عدن العريق لم يكن بعيداً عن أحداث الشغب وأعمال التخريب والاعتصامات الاحتجاجية السلبية التي تقودها أحزاب المشترك، حيث أظهرت الإحصاءات الرسمية الصادرة عن هيئة موانئ عدن تأثر حركة الواردات التجارية لليمن من خلال تراجع السفن بالميناء خلال الفترة الماضية منذ بدء الأزمة، حيث بلغت خلال الشهر الماضي نحو مائة سفينة راسية مقابل ١٣٣ الشهر الماضي. وعزا رجل الأعمال عضو غرفة تجارة عدن نبيل سعيد غانم في تصريحات صحافية التراجع إلى الظروف السياسية التي تعيشها اليمن، إلى جانب ارتفاع تكلفة الاعتمادات البنكية للتجارة..

مشيراً إلى أن توقعات بانخفاض العملة اليمنية مقابل الدولار، بالإضافة إلى

تقديرات بتراجع حركة البيع والشراء جراء الأوضاع السائدة ساهمت في تراجع الاستيراد مما انعكس سلباً على حركة

الميناء الذي يلعب دوراً رئيسياً في قطاع الترانزيت ووصول البضائع الواردة إلى البلاد.